

## أثر التركيب الطارئ على الكلمة بدخول ما الكافة

د. فاطمة عبدالرشيد عبدالله

الأستاذ المشارك بقسم النحو والصرف واللغة

بجامعة أم القرى / مكة المكرمة

### ملخص البحث:

للتكوين نوعان، تركيب وضعي: وهو ما وضعه واضع اللغة مركباً فيأتي في الكلمة ملازماً لها، وتركيب عارض: وهو أمر طارئ في الاستعمال من غير أن يكون للواضع فيه مدخل، وله أثر على الكلمة فقد يعطيها حكماً ومعنى حديثاً، لم يكن لها قبله. ويهتم هذا البحث بدراسة أثر التركيب الطارئ بدخول (ما) الكافة على الكلمة مع ذكر آراء العلماء وخلافاتهم حول أثر هذا التركيب، وتأتي (ما) الكافة على ثلاثة أنواع كما وضحها ابن هشام: (ما) الكافة عن عمل النصب والرفع، والكافة عن عمل الجر، والكافة عن عمل الرفع، وانتهت الدراسة بنتائج من أهمها:

- اختلف النحويون في إعمال (إن) وأخواتها بعد دخول (ما) الكافة عليها على أربعة أقوال، منها:
- تقييد (ما) مع (الكاف) معنى التعليل عند ابن مالك.
- تأتي (الباء) مع (ما) بمنزلة (ربما) عند سيبويه.

**Abstract:**

There are two types for construction (*tarakib*): situational production which is created constructively by the language composer, so it comes attached to the word, and incidental construction that is unusual to usage without any producer's roll. It affects the word as it may provide a new syntactical rule or new meaning that it never had before.

This paper is interested in investigating the affect of incidental construction as a result of attaching "suspending *Ma*" "*Ma Al Kaffah*" to a word citing scholars' sayings and the disagreement on the its affect.

According to *Ibn Hisham*, "*Ma Al kaffah*" comes on three types: "*Ma*" that suspends what it is attached to from (*nassb*) and (*raf*), "*Ma*" which suspends what it is attached to from (*raf*), and "*Ma*" that suspends what it is attached to from (*jarr*). The study reached a number of results, the most important of which are: Grammarian showed disagreements in regard to activating "*inna*" and its sisters after adding suspending (*ma*) to them and they have four opinions, two of which are:

- According to *Ibn Malik*, (*ma*) with (*alkaf*) indicates reasoning.

According to *Sibawayh*, (*ba*) attached (*ma*) is equivalent to (*rubbama*).

### المقدمة:

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله محمد بن عبد الله وعلى آله وصحبه وسلم.

إن التركيب مصطلح معروف عند النحاة، وهو فرع على الأفراد؛ لأنه ضم مفرد إلى مفرد على قصد جعلهما اسماً لشيء واحد <sup>(١)</sup>، وهو: "تأليف الشيء من مكوناته البسيطة" <sup>(٢)</sup>، وقد جعله ابن هشام على قسمين، وهذا ما يلح في سياق حديثه عن تركيب (كَأَنَّ) فقال: "وقال الأكثرون لا موضع لـ (أَنَّ) وما بعدها؛ لأن (الكاف) و(أَنَّ) صاراً بالتركيب كلمة واحدة، وفيه نظر؛ لأن ذلك في التركيب الوضعي، لا في التركيب الطارئ" <sup>(٣)</sup>، فالتركيب عنده: وضعي، وطارئ، والطارئ: هو ما يعرض ويطرأ على الكلمة فيخرجها عن تركيبها الأصلي، ويقال: "طرأ على القوم يطرأ طرءاً وطرءاً" أتاها من مكان، أو طلع عليهم من بلد آخر، أو خرج عليهم من مكان بعيد فجأة، أو أتاها من غير أن يعلموا" <sup>(٤)</sup>.

والفرق بين التركيبين، الوضعي والطارئ هو أن التركيب الوضعي: ما وضعه واضع اللغة مركباً، والتركيب الطارئ: أمور طرأت في الاستعمال من غير أن يكون للواضع فيها مدخل <sup>(٥)</sup>، والتركيب يعطي الكلمة معنى جديداً يختلف عن معناها قبله، ويشبه ابن الأنباري التركيب بالأدوية المركبة من مواد مختلفة؛ لنخرج بعدها بمادة جديدة فيقول: "وكذلك كل حرفين ركب أحدهما مع الآخر، فإنه يبطل حكم كل واحد منهما عما كان عليه في حالة الأفراد، ويحدث لهما بالتركيب حكم آخر وصار هذا بمنزلة الأدوية المركبة من أشياء مختلفة، فإنه يبطل حكم كل واحد منهما عما كان عليه في حالة الأفراد، ويحدث لها بالتركيب حكم آخر" <sup>(٦)</sup>.

ويهتم هذا البحث بدراسة أثر التركيب الطارئ بدخول (ما) الكافة على الكلمة، فالكلمة قد يتغير حكمها ومعناها بعد دخول (ما) الكافة عليها، و (ما) الكافة على ثلاثة أنواع كما وضحها ابن هشام <sup>(٧)</sup>.

- (ما) الكافة عن عمل النصب والرفع.
- (ما) الكافة عن عمل الجر.
- (ما) الكافة عن عمل الرفع.

وهي تدخل على **إِنَّ** وأخواتها، وحروف الجر، والظروف، وبعض الأفعال فتؤثر على حكمها بدخولها عليها، ويختلف هذا التأثير عند النحاة، كما أنها قد تعطي معنى جديداً عند البعض، وهذا البحث يهتم بما تقدم وهو دراسة لأثر دخول (ما) الكافة على الكلمة مع الاستشهاد، وتتبع أقوال النحاة، وخلافهم حولها، والله أسأل التوفيق.

#### أولاً: (ما) الكافة عن عمل النصب والرفع:

وهي التي تتصل بالأحرف الناصبة الاسم، الرافعة الخبر (**إِنَّ** وأخواتها):

من الحروف ما أشبهت الفعل، وتسمى بنواسخ الابتداء، وهي خمسة عند سيبويه إذ ذكرها في باب "هذا باب الحروف الخمسة التي تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده"<sup>(٨)</sup> وكذلك عند المبرد<sup>(٩)</sup>، وابن السراج<sup>(١٠)</sup>، وابن مالك<sup>(١١)</sup>، وهي: **إِنَّ** و**أَنَّ** و**لَكِنَّ** و**كَأَنَّ** و**لَيْتَ** و**لَعَلَّ**، نحو: **إِنَّ** زيداً منطلقاً، و**إِنَّ** عمراً مسافراً، و**أَنَّ** المفتوحة فرع المكسورة، وتخالفها (كأن) فلا يشملها التنغيع رغم أن أصل كأن زيداً أسدً، **إِنَّ** زيداً كالأسد؛ لأن "أصل كأن منسوخ لاستغناء الكاف عن متعلق به، بخلاف (أَنَّ) فليس أصلها منسوخاً بدلالة جواز العطف بعدها على معنى الابتداء، كما يعطف عليه بعد المكسورة"<sup>(١٢)</sup>، ومعنى (**إِنَّ**) التوكيد، وتأتي (**إِنَّ**) على وجهين:

**الأول:** أن تكون بمعنى (نعم) فلا تعمل شيئاً، نحو: **إِنَّ** عبدُ الله قائمٌ، تريد عبدُ الله قائمٌ، وإن قائمٌ عبدُ الله.

**الثاني:** أنها تنصب الاسم وترفع الخبر، نحو **إِنَّ** زيداً منطلقاً<sup>(١٣)</sup>.

ومعنى (لكن) الاستدراك، وهو أن تنسب حكماً لاسمها يخالف المحكوم عليه قبلها<sup>(١٤)</sup>؛ ولذلك تكون إلا بعد كلام، نحو قوله تعالى: ﴿فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ﴾ [سورة الأنفال: ١٧]، وقيل معنى (لكن)

الاستدراك والتوكيد<sup>(١٥)</sup> نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ وَلَكِنَّ اللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ [سورة البقرة: ٢٥١].

واختلف النحاة في (لكن) بين البساطة والتركيب، فذهب الكوفيون إلى تركيبها وتبعهم السهيلي<sup>(١٦)</sup>، وذهب البصريون إلى أنها حرف بسيط<sup>(١٧)</sup>، و(ليت) للتمني، و(لعل) للترجي، والتمني يكون في الممكن وغير الممكن، لكن الترجي لا يكون إلا في الممكن؛ لأن التمني هو محبة حصول الشيء سواء كان منتظراً أو مرتقباً أو (لا)، والترجي هو ارتقاب شيء لا وثوق بحصوله<sup>(١٨)</sup> نحو قول الراجز:

يا ليت أيام الصبا رواجعاً<sup>(١٩)</sup>

ونحو قوله تعالى: ﴿لَا تَذَرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُخْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا﴾ [سورة الطلاق: ١]، ولعل هذا للترجي في المحبوب<sup>(٢٠)</sup>، وقوله تعالى: ﴿فَلَعَلَّكَ تَارِكٌ بَعْضَ مَا يُوحَىٰ إِلَيْكَ﴾ [سورة هود: ١٢] و(لعل) هنا للإشفاق في المكروه<sup>(٢١)</sup> وتكون للتعليل نحو قوله تعالى: ﴿فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَّيْنًا لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَحْشَى﴾ [سورة طه: ٤٤] قال الأخفش كقول الرجل لصاحبه "افرغ لعلنا نتغدى، والمعنى: لنتغدى وحتى نتغدى"<sup>(٢٢)</sup> وتكون للاستفهام كقوله تعالى: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَكِّي﴾ [سورة عبس: ٣]، و(كان) للتشبيه بالاتفاق، واختلف حول إفادتها الشك فأجاز ذلك الكوفيون، وذهب البصريون إلى عدم خروجها عن إفادة معنى التشبيه<sup>(٢٣)</sup>. نحو قول الشاعر:

كأن أذنيه إذا تشؤفا قادمة أو قلماً مُحرفاً<sup>(٢٤)</sup>

ولكأن معانٍ أخرى<sup>(٢٥)</sup>، واختلف حول بساطتها وتركيبها فذهب أبو حيان للأول، والخليل وسيبويه<sup>(٢٦)</sup> وجمهور البصريين والقراء إلى الثاني<sup>(٢٧)</sup>.

تقدم أن عمل هذه الأحرف هو نصب الاسم ورفع الخبر، فهي تعمل عكس عمل كان وأخواتها وذلك لشبهها بكان في لزوم المبتدأ والخبر والاستغناء بهما، وقد وقع الخلاف بين البصريين والكوفيين في نصبها للاسم، واختلف في الخبر فمذهب البصريين أنها ترفع الخبر أيضاً، ومذهب الكوفيين أنها لا تعمل شيئاً فيه؛ لذا بقي على رفعه قبل دخولها<sup>(٢٨)</sup>.

### إعمال (إن) وأخواتها وهي موصولة بـ (ما):

تتصل الأحرف السابقة بـ (ما) الزائدة، فتكفها عن العمل فيما دخلت عليه من الجمل الاسمية، وتهيئها للدخول على الجملة الفعلية، إذ أن اختصاصها قبل دخول (ما) عليها هو الجمل الاسمية، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ [سورة فاطر: ٢٨] فـ (ما) كافة هنا وجزم النحويون بأنها كافة<sup>(٢٩)</sup>، وقد اختلف النحويون في إعمال هذه الأحرف إذا اتصلت بها (ما) وذلك على أقوال:

**القول الأول:** جواز الإعمال والإهمال وهذا مع (ليت) دون غيرها، وهو مذهب سيبويه<sup>(٣٠)</sup> والأخفش<sup>(٣١)</sup> وإليه قد ذهب الزمخشري<sup>(٣٢)</sup>.

وقد تفردت (ليت) بهذا الحكم؛ لأنها تشبه الفعل من حيث معنى التمني، فهي كالفعل (وددت)، أي: تمنيت<sup>(٣٣)</sup> كما أنها تشبه الفعل من حيث دخول نون الوقاية عليها إذا اتصلت بياء المتكلم، بخلاف باقي الأحرف الناسخة، كما أنها باقية على اختصاصها بالأسماء فلا تدخل على الأفعال، بخلاف بقية أخواتها، فإنها تدخل عليهما معاً<sup>(٣٤)</sup> نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا يُوحِي إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمُ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾ [سورة الأنبياء: ١٠٨]، وقوله تعالى: ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا﴾ [سورة المؤمنون: ١١٥] فإعمالها يكون بإبطال (ما) فتعامل معاملة حروف الجر عند اتصالها بـ (ما)<sup>(٣٥)</sup>.

نحو قوله تعالى: ﴿فَبِمَا نَقُضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ﴾ [سورة المائدة: ١٣] وسيأتي ذكره، وإهمالها إلحاقاً بأخواتها في هذا الحكم، وقد ذكر ابن برهان في (ليتما) إن الجميع قد روه عن العرب بالإعمال والإهمال<sup>(٣٦)</sup>، قال النابغة الذبياني:

قَالَتْ: أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا  
إِلَى حَمَامَتِنَا أَوْ نَصْفَهُ فَقَدِ<sup>(٣٧)</sup>

حيث يروى برفع الحمام على الإهمال ونصبه على الإعمال، ورواه الجميع بالإعمال والإهمال، فمن رفع جعل (ما) كافة ليت، ومن نصب جعلها زائدة غير معتد بها كما لم يعتد بها مع حرف الجر. وامتنع الإعمال في بقية الأحرف، قال الشاعر:

أَنَّمَا تَقْتُلُ النِّيَامَ وَلَا تَقُ  
تَلْ يَقْظَانِ ذَا سِلَاحٍ كَمَيَّا<sup>(٣٨)</sup>

ومثله قوله الأفوه الأودي:

فَوَاللهِ مَا فَارَقْتُكُمْ قَالِيَا لَكُمْ وَلَكِنَّمَا يُقْضَىٰ فَسَوْفَ يَكُونُ<sup>(٣٩)</sup>

ونحو قول امرئ القيس :

ولَكِنَّمَا أَسْعَىٰ لِمَجْدٍ مُّؤْتَلٍّ وَقَدْ يُدْرِكُ الْمَجْدَ الْمُؤْتَلُّ أَمْثَالِي<sup>(٤٠)</sup>

وكقول الفرزدق :

أَعِدْ نَظْرًا يَا عَبْدَ قَيْسٍ لِّعَلَّمَا أَضَاءَتْ لَكَ النَّارُ الْحِمَارَ الْمُقْتَدَا<sup>(٤١)</sup>

ولولا إلغاء تلك الأحرف (أَنَّ، لَكَنَّ، لَعَلَّ) لم يصح دخولها على الفعل.

دخول ليت المتصلة بـ (ما) على الجملة الفعلية:

اختلف النحويون في دخول (ليتما) على الجملة الفعلية فذهب البصريون إلى جواز ذلك ونقله عنهم أبو جعفر الصنفار<sup>(٤٢)</sup>؛ لأن (ما) إذا لحقت هذه الأحرف ارتفع ما بعدها بالابتداء، وكفتها (ما) عن العمل، وجاز أن تليها الأفعال فـ (ما) تكون مهيئة وموطئة<sup>(٤٣)</sup>، ومنع بعضهم دخول (ليتما) على الفعل وذكر الأخفش أنه لم يسمع قط: ليتما يقول زيد<sup>(٤٤)</sup>، وذهب إلى ذلك ابن مالك؛ لأن اتصال (ما) بـ (ليت) لم يزل اختصاصها بالأسماء؛ ولذا بقي عملها<sup>(٤٥)</sup>، وهو مذهب ابن عصفور فقال: ( وأما ليتما فلم تولها العرب الفعل قط"<sup>(٤٦)</sup> وهو الأرجح لانعدام النقل.

**القول الثاني:** جواز الإعمال والإهمال باطراد مع كل تلك الأحرف إذا اتصلت بها (ما)، وعليه ابن السراج<sup>(٤٧)</sup>، والزمجاني<sup>(٤٨)</sup>، وأجريت الأحرف غير (ليت) مجراها قياساً وإلى هذا ذهب ابن مالك فأورد ما ذكره ابن برهان من رواية الأخفش عن العرب: وقاس ابن السراج بقية الأحرف على ذلك وتبعه ابن مالك، إذ يقول: "وهذا النقل الذي ذكره ابن برهان رحمه الله يؤيد ما ذهب إليه ابن السراج من إجراء عوامل هذا الباب على سنن واحد قياساً، وإن لم يثبت سماع في إعمال جميعها ... ومن أجل ذلك قلت القياس سائغ"<sup>(٤٩)</sup>.

**القول الثالث:** جواز الإعمال والإهمال مع (ليت) و (لعلّ) و (كأنّ) دون غيرها، نحو: ليتما زيداً قائمٌ، ولعلما زيداً قائمٌ، وكأتما زيداً قائمٌ، برفع زيد ونصبه، ولا يجوز في غيرها إلا الإهمال وهذا مذهب

الزجاج<sup>(٥٠)</sup> وزاد ابن يعيش والرضى (لكنّ) مع (لعلّ) و (كأنّ) في الإلحاق بـ (ليت) <sup>(٥١)</sup>، وعلة إلحاق (لعلّ) و (لكنّ) و (كأنّ) بـ (ليت) في الإعمال إذا اتصلت بها (ما) لقوة معنى الفعل فيها وثبات معناها، قال ابن يعيش: "ألا ترى أن الاستدراك والتشبيه والتمني والترجي على حاله في لكنّا وكأنّا وليتما ولعلّا، ولم يتغير كما تغير في إنّما<sup>(٥٢)</sup>، وذكر الرضي أن قياس كأنّا ولعلّا ولكنّا في الإعمال على ليتما سائغ عند الكسائي، وأكثر النحويين، إذ لا فرق بينها وبين ليتما، لكن الإلغاء أولى بالاتفاق لعدم السماع وقوات الاختصاص بسبب (ما)<sup>(٥٣)</sup>.

القول الرابع: وجوب الإعمال مع (ليت) و (لعلّ)، وهو منسوب إلى الفراء<sup>(٥٤)</sup>، فذهب الفراء إلى أن (ليت) قد قوي شبهها بالفعل؛ لأنها على مثال من أمثلة الفعل فهي على وزن غَلَمَ المخفف من علم نحو قول الراجز:

لو شَهِدَ عَادَ في زَمَانٍ عَادٍ لِأُبْتَرَّهَا مَبَارِكِ الْجَلَادِ<sup>(٥٥)</sup>

حيث سكن الهاء تخفيفاً والأصل بالكسر، كما أن (ليت) تلزمها نون الوقاية كالفعل، وأما (لكنّ) و (لعلّ) فليس شيء منها على وزن الفعل؛ لذلك لا تلحقها النون، وهذا الذي ذهب إليه الفراء باطل؛ لأنه لو كان الأمر كذلك للزمت نون الوقاية (أنّ)؛ لأنها كرد، والأحرف المذكورة تلحقها فوق الوقاية كما تلحق الفعل إذا كان اسمها ياء المتكلم نحو<sup>(٥٦)</sup>: إنني، لكنني، وهي في ذلك على قسمين:

- قسم تلزمه نون الوقاية: وهو (ليت)، فتقول: ليتني، ولا يجوز ليتني إلا في الضرورة، ويرى ابن مالك أنه جائز وليس ضرورة<sup>(٥٧)</sup>، وهو نحو قول زيد الخيل:

كمنية جابرٍ إذ قال ليتني أصادفه وأتلف بعض مالي<sup>(٥٨)</sup>

فلم تدخل نون الوقاية على (ليت).

- قسم لا تلزمه نون الوقاية: وهو ما بقي من الأحرف وقد حذفت من (إنّي) و (كأنّي) و (أنيّ) و (لكنّي) كراهية اجتماع الأمثال، ومن (لعلّ) كراهية اجتماع المثليين مع النون المقاربة للام، ولم تحذف من (ليتني)؛ لأنه لم يجتمع فيها أمثال ولا مقاربات<sup>(٥٩)</sup>.



قال ابن مالك: وكان مقتضى الدليل استواء (ليت) وأخواتها في لحاق نون الوقاية لشبهها بالأفعال المتعدية ومن أجل التضعيف في غير (ليت) حسن حذفها تخفيفاً<sup>(٦٠)</sup>.

ومما سبق يظهر أنه لا خلاف حول إعمال (ليت) وإهمالها إذا اتصلت بها (ما) غير ما نُسب إلى الفراء وهو خلاف يسير بخاصة أنه قد نُسب إلى الفراء ما ذهب إليه سيبويه<sup>(٦١)</sup>.

وأما باقي الأحرف من أخواتها فاذهب إلى ما ذهب إليه د. عمار درين الذي يرى أنه لا يجوز فيها إلا الإهمال؛ لأن ما ورد عن السماع يعد قليلاً لا يخرج عن المروي (إنما زيدا قائم) كما تقدم ، وهو لا يسوغ القياس عليه حتى وإن كانت الغاية إجراء عوامل هذا الباب على سنن واحد كما ذكر ابن مالك ويقوي ذلك فوات الاختصاص لهذه الأحرف بعد دخول (ما) عليها فتدخل على الأسماء والأفعال على السواء<sup>(٦٢)</sup>.

ثانياً: (ما) الكافة عن عمل الجر، وهي التي تتصل بأحرف وظروف:

#### ١ - اتصال (ما) بحروف الجر:

تُعمل حروف الجرّ الجرّ في الاسم الذي يليها، ومنها من يختص بجر الأسماء، ومنها من يختص بجر الأسماء والضمائر، ومن حروف الجر التي تتصل بها (ما):  
أ- (الكاف): وهي من حروف الجر التي تجر الظاهر؛ ولخفتها قد تخالف أصلها فتجر الضمير الغائب المتصل، نحو قول الشنفرى:

لئن كَانَ مِنْ جِنِّ لأَبْرَحُ طَارِقاً      وَإِنْ كَانَ إِنْسَا مَا كَهَا الْإِنْسُ يَفْعَلُ<sup>(٦٣)</sup>

وقول رؤبة:

وَلَا أَرَى بَغْلًا وَلَا خَلَانِلًا      كُهُ وَلَا كُهْنٌ إِلَّا حَاطِلًا<sup>(٦٤)</sup>

ففي (كها) و (كُهُ) جرّت الكاف الضمير المتصل.

وذكر سيبويه أن الشعراء إذا اضطروا أضمروا في الكاف، فيجرونها على القياس، وقد خولف بها الأصل كذلك فدخلت على ضمير الرفع والنصب المنفصلين نحو: أنا كأنت، وأنت كأنا، وأنا كإياك<sup>(٦٥)</sup>.

وأنشد الفراء وهشام عن الكسائي<sup>(٦٦)</sup>:

فأَحْسِنْ وَأَجْمَلْ فِي أَسِيرِكَ إِنَّهُ  
صَعِيفٌ وَلَمْ يَأْسِرْ كِإِيَاكَ أُسْرُ<sup>(٦٧)</sup>

وذهب المبرد إلى عدم جواز قولهم: أنا كأنت، وأنت كأنا، فقال: "ولا يجوز هذا"<sup>(٦٨)</sup>، وهنا اتفق ضمير النصب وضمير الخفض كاستوائهما في التنثية والجمع، وفي حمل المخفوض الذي لا يجري على لفظ النصب نحو: مررت بعمر، فقد استوى في (عمر) الخفض والنصب، ودخل الخفض على النصب، فهي عنده كحكم لولاي، ولولاك، فلا يجوز عنده إلا على الانفصال نحو: لولا أنا، ولولا أنت<sup>(٦٩)</sup>، وقد تتصل (ما) الزائدة بالكاف الجارة، فتكفها عن العمل غالباً، وتزيل اختصاصها من حيث دخولها على الاسم لجره، فتدخل على الجمل الاسمية والفعلية، ومن القليل الذي لا يقاس عليه أن يبقى لها اختصاصها الأول<sup>(٧٠)</sup> ومن ذلك قول زياد الأعجم:

لَعَمْرِي إِنِّي وَأَبَا حُمَيْدٍ  
كَمَا النَّشْوَانُ وَالرَّجُلُ الْحَلِيمُ<sup>(٧١)</sup>

وقد كفت (ما) الزائدة عمل الكاف عن العمل فلم تجر ما بعدها. كما تزداد (ما) غير كافة بعد الكاف الجارة كقول الشاعر:

وَنُنْصِرُ مَوْلَانَا وَنَعْلَمُ أَنَّهُ  
كَمَا النَّاسِ مَجْرُومٌ عَلَيْهِ وَجَارُهُ<sup>(٧٢)</sup>

فلم تكف (ما) الزائدة عمل الكاف ولم تخرجها عن اختصاصها. وتحدث (ما) كافة في الكاف معنى التعليل<sup>(٧٣)</sup>، كقوله تعالى: ﴿وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ﴾ [سورة البقرة: ١٩٨] أي: "واذكروه لهدايته لكم"<sup>(٧٤)</sup>، وقال الأخفش في قوله تعالى: ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا مِنْكُمْ يَتْلُو عَلَيْكُمْ آيَاتِنَا﴾ [سورة البقرة: ١٥١] "لما فعلت هذا فاذكروني"<sup>(٧٥)</sup>، وذهب ابن مالك إلى أن ورودها للتعليل كثير<sup>(٧٦)</sup> وإذا حدث فيها معنى التعليل ووليها مضارع نصبته؛ لشبهها بـ(كي) كقول الشاعر:

فَطْرُقُكِ إِذَا جِئْتَنَا فَأَصْرِفْنَاهُ كَمَا يَحْسُبُوا أَنَّ الْهَوَى حَيْثُ تَنْظُرُ<sup>(٧٧)</sup>

فالفعل (يحبسوا) ولي الكاف التي اتصلت بها (ما) وأفادت معنى التعليل، ونصب المضارع بعدها، وذهب الفارسي إلى أن أصلها كيما وحذفت الياء وهو تكلف لا دليل عليه<sup>(٧٨)</sup>.

ب- (مِنْ) و (عَنْ) و (الباء)

تتصل (ما) بحروف الجر (مِنْ) و (عَنْ) و (الباء)، قال ابن مالك:

وبعد مِنْ وَعَنْ وِباءٍ زِيدَ مَا فَلَمْ يَعْقِ عَنْ عَمَلٍ قَدْ عَلِمَا<sup>(٧٩)</sup>

تتصل (ما) بـ (عَنْ)، فلا تكفها عن العمل، ولا تخرجها عن الاختصاص بالاسم المجرور، ويتصل الحرفان خطأ، نحو قوله تعالى: ﴿قَالَ عَمَّا قَلِيلٍ لَيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ﴾ [المؤمنون: ٤٠] أي: عن قليل<sup>(٨٠)</sup>، وكقول امرئ القيس:

وَأَعْلَمُ أَنَّنِي عَمَّا قَرِيبٍ سَأَنْشُبُ فِي شِبا ظَفَرٍ وَنَابٍ<sup>(٨١)</sup>

أي: عن قريب، وتتصل (ما) كذلك بـ (مِنْ) و (الباء) فلا تكفهما عند ابن مالك كما تقدم في بيت الألفية، وتتصل بهما خطأ، وجاء في التسهيل أنها قد تكف (الباء)<sup>(٨٢)</sup>، وذلك بقلة<sup>(٨٣)</sup>، وحينئذٍ تخرجها عن اختصاصها فيليها الفعل نحو قول الشاعر:

فَلئن صرت لا تُحِيرُ جواباً لِمَا قَدْ تَرَى وَأَنْتَ خَطِيبٌ<sup>(٨٤)</sup>

فقد كفت (ما) الباء وأدخلتها على الفعل، قال ابن مالك: معنى قد ترى وأنت خطيب: لربما قد ترى<sup>(٨٥)</sup>، ومثله قول كثير عزة:

بِمَا قَدْ أَرَى تِلْكَ الدَّيَّارَ وَأَهْلَهَا وَهَنْ جَمْعِيَّاتِ الْأَنْبِيسِ عَوَامِرُ<sup>(٨٦)</sup>

وذكر ابن هشام الكف مع (مِنْ)<sup>(٨٧)</sup> واستشهد بقول أبي حية النميري:

وإنما لِمَا يَضْرِبُ الْكَبْشَ ضَرْبَةً عَلَى رَأْسِهِ ثَلْقَى اللِّسَانِ مِنْ الْفَمِ<sup>(٨٨)</sup>

فقد كفت (ما) (مِنْ) وأدخلتها على الفعل، قال سيبويه: "فتكون ما مع (مِنْ) بمنزلة كلمة واحدة نحو: ربما" <sup>(٨٩)</sup>، وذكره الأعلام <sup>(٩٠)</sup>، وذهب الفارسي إلى أن التكرير في هذا الموضع أليق، فكأن اللفظ على التقليل ؛ لأنه على معنى بما، والمراد به التكرير <sup>(٩١)</sup>، فتكون (ما) مع الباء بمنزلة ربما عند ابن مالك، وتكون (ما) مع (مِنْ) بمنزلة ربما عند سيبويه .

والأكثر عند اتصال (ما) بمن والباء عدم الكف نحو قوله تعالى: «مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ أُغْرِقُوا» [سورة نوح: ٢٥] أي: " من خطاياهم " <sup>(٩٢)</sup> ، وقوله تعالى: «فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ» [سورة آل عمران: ١٥٩] أي: "فبرحمة" <sup>(٩٣)</sup>، ومثله قوله تعالى: «فَبِمَا نَفْضِهِمْ مِيقَاتَهُمْ» [سورة النساء: ١٥٥]

### ج- (رُبَّ):

رُبَّ حرف جر شبيه بالزائد ولا تدخل رُبَّ إلا على النكرة، وتفيد التقليل والتكرير لقرينة توضح المراد، وتتصل بها (ما) الزائدة والغالب أن تكفها عن العمل وتخرجها عن اختصاصها، فتحيى دخولها على الجمل الاسمية والفعلية، ف (رُبَّ) وضعت للأسماء، ولما دخلت عليها (ما) جعلتها للأفعال <sup>(٩٤)</sup>، فلا تقع على الأفعال إلا إذا اتصلت بها (ما) ولو حذف منها لم تقع إلا على الأسماء النكرات نحو: رُبَّ رجلٍ يا فتى <sup>(٩٥)</sup>، فليها الماضي؛ لأن التكرير والتقليل يكون فيما عُرف حده والمستقبل مجهول <sup>(٩٦)</sup>؛ ولأن رُبَّ تأتي لما مضى فكذلك ربما، فكان حق الفعل بعدها أن يكون ماضياً كما سبق، فإذا وليها المضارع فثم إضمار كان <sup>(٩٧)</sup>، كقوله تعالى: «رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ» [سورة الحجر: ٢] فهو صدق الوعد، كأنه قد كان <sup>(٩٨)</sup>.

ومما وليه الفعل قول جذيمة الأبرش:

رُبَّمَا أُوفِيَتْ فِي عِلْمٍ تَرْفَعُنْ ثَوْبِي شِمَالًا <sup>(٩٩)</sup>

فقد ولي الفعل (أوفيت) (رُبَّ) المكفوفة بـ (ما)، وإذا كُفَّت (رُبَّ) بـ (ما) تليها الجملة الاسمية، كما تلتها الفعلية، وهو رأي المبرد <sup>(١٠٠)</sup>، وذهب إليه الزمخشري إذ يقول: "وتكف بـ (ما) فتدخل حينئذٍ على الاسم والفعل كقولك: ربما قام زيد، ربما زيد في الدار" <sup>(١٠١)</sup>. ومن ذلك قول أبي داود:

رُبَّمَا الْجَامِلُ الْمُؤَبَّلُ فِيهِمْ وَعَنَاجِيحُ بَيْنَهُنَّ الْمِهَازُ <sup>(١٠٢)</sup>

فدخلت الجملة الاسمية بعد (رُب) المكفوفة بـ (ما) ونقل بعضهم عن سيبويه، أن (رُب) إذا كُفّت بـ (ما) لا يليها إلا الجملة الفعلية، وهو مذهب الجمهور، وتأول البيت السابق على أن (ما) نكرة موصوفة، والاسم بعدها خير مبتدأ محذوف والجملة صفة (ما) <sup>(١٠٣)</sup>، وقد ذكر سيبويه أن (رُب) مع (ما) بمنزلة كلمة واحدة وقال: "وهيئوها ليذكر بعدها الفعل" <sup>(١٠٤)</sup>، وذهب ابن مالك إلى أن الكثير زيادة (ما) بعد الكاف و(رُب) كافة ومهيئة لأن يدخلها على الجمل الاسمية والفعلية <sup>(١٠٥)</sup>، وقد لا تكف (ما) (رُب) عن العمل نحو قول عدي بن الرعلاء:

رُبَمَا ضَرْبَةٌ بِسَيْفٍ صَقِيلٍ      بَيْنَ بُصْرَى وَطَعْنَةٍ نَجْلَاءٍ <sup>(١٠٦)</sup>

فقد عملت (رُب) رغم دخول (ما) عليها.

و (رُب) من الحروف التي تحلقها تاء التأنيث نحو: تمت، ولات <sup>(١٠٧)</sup>. ومما لحقته التاء، ولم تكف فيه (ما) (رُب) عن العمل قول ضمرة بن نهشل:

ماوئى يا رُبّما غارةٍ      شعواء كاللدعة بالميسم <sup>(١٠٨)</sup>

فلم تكف (رُب) التي لحقتها تاء التأنيث عن العمل. وقد تنقل (رُب) المكفوفة من معنى التقليل إلى معنى التحقيق كما نقلت (قد) الداخلة على الفعل المضارع من التقليل إلى التحقيق <sup>(١٠٩)</sup>، نحو قوله تعالى: «قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ» [سورة النور: ٦٤]، فدخلت (قد) لتوكيد العلم <sup>(١١٠)</sup> فـ (ما) الكافة أكسبت (رُب) معنى جديداً لم تكن تفيد قبل دخولها عليها.

## ٢- اتصال (ما) بالظروف

### أ- (بعد) و (قبل)

"بعد ظرف مبهم، لا يفهم معناه إلا بالإضافة لغيره" <sup>(١١١)</sup>، و(بعد)، و(قبل) ظرفا زمان، لا يختصان بالزمان فقد يكونا للمكان <sup>(١١٢)</sup>، فالغالب فيهما أنهما للزمان، وقد يأتيان للمكان ولهما أحوال <sup>(١١٣)</sup>:

أحدها: أن يصرح بالمضاف، نحو: جئت بعدك، أو قبلك، وهما هنا معربان منصوبان على الظرفية، ويجوز جرهما بـ (من).

ثانيها: أن يقطع الظرف عن الإضافة لفظاً ومعنى للتذكير نحو قول الشاعر:

وَنَحْنُ قَتَلْنَا الْأُسْدَ أُسْدَ خَفِيَّةٍ      فَمَا شَرَبُوا بَعْدَ عَلَى لَذَّةٍ خَمراً<sup>(١١٤)</sup>

ف (بعداً) هنا وردت معربة منصوبة منونة، وكذلك وردت "قبلاً" في قول الشاعر:

فَسَاغَ لِي الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلاً      أَكَادُ أَغْصَ بِالْمَاءِ الْحَمِيمِ<sup>(١١٥)</sup>

ثالثها: أن يقطع الظرف عن الإضافة بحذف المضاف إليه وينوى لفظه، فيعرب ولا ينون؛ لانتظار المضاف إليه المحذوف، كقول الشاعر:

وَمِنْ قَبْلِ نَادَى كُلِّ مَوْلَى قَرَابَةً      فَمَا عَطَفْتُ مَوْلَى عَلَيْهِ

العواطف<sup>(١١٦)</sup>

فقد قطع (قبل) عن الإضافة فجاء معرباً بلا تنوين.

رابعها: أن يحذف الظرف وينوى معناه، أي: ينوي وجود كلمة أخرى تؤدي معنى المحذوف، فينبى على الضم، نحو قوله تعالى: ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ [سورة الروم: ٤] أي: من قبل الغلبة وبعدها<sup>(١١٧)</sup>.

وتتصل (ما) بـ (بعد) و (قبل) فتكفهما وتدخلهما على الجملة، فلا يضافا لجملة ما لم يُكفا بـ (ما)<sup>(١١٨)</sup>، كقول المرار الأسدي.

أَعْلَاقَةُ أُمِّ الْوَلِيدِ بَعْدَ مَا      أَفْنَانُ رَأْسِكَ كَالثُّغَامِ الْمُخْلَسِ<sup>(١١٩)</sup>

قال سيبويه: "جعل (بعد) مع (ما) بمنزلة حرف واحد وابتدأ ما بعده"<sup>(١٢٠)</sup>، فالكلام مستأنف بعد أن كف (بعد) بـ (ما)<sup>(١٢١)</sup>.

ب- (حيثُ) و (إذُ)

(حيثُ): ظرف مبني على الضم في محل نصب على الظرفية المكانية، ف (حيث) في الأصل للمكان، وقد ترد للزمان<sup>(١٢٢)</sup>، نحو قول طرفة

للفتى عقلٌ يعيشُ بهِ حيثُ تَهْدِي ساقه قدمُهُ<sup>(١٢٣)</sup>

لأن المعنى: "الفتى عقلٌ يعيش به مدة سعيه وحياته"<sup>(١٢٤)</sup>

وسبب بناء (حيث) شبهها بالحرف في الافتقار، فلا تستعمل إلا مضافة إلى جملة، وبنائها على الضم فتشبيها لها ب (قبل) و (بعد)؛ لأن الإضافة للجملة كعدمها فأثرها وهو الجر لا يظهر، وهناك من بناها على الفتح تخفيفاً ومن بناها على الكسر على أصل التقاء الساكنين<sup>(١٢٥)</sup>، وتضاف للجملة الاسمية والفعلية، وإضافتها للفعلية أكثر، وندر إضافتها للمفرد<sup>(١٢٦)</sup>، نحو قول الشاعر:

وَنَطْعُهُمْ تَحْتَ الْكُلَى بَعْدَ ضَرْبِهِمْ  
بَبِيضِ الْمَوَاضِي حَيْثُ لِي الْعَمَائِمُ<sup>(١٢٧)</sup>

وقد أضيفت (حيثُ) إلى المفرد وهو قوله (لي) على رواية من جر (لي)، ومن رفعها جعل (حيث) مضافة إلى جملة<sup>(١٢٨)</sup>، وأنشد الكسائي:

أَمَا تَرَى حَيْثُ سَهِيلٌ طَالِعاً  
نَجْمًا يَضِيءُ كَالشَّهَابِ لَامِعاً<sup>(١٢٩)</sup>

وأندر من ذلك عدم إضافتها لفظاً بأن تضاف إلى جملة محذوفة معوضاً عنها ب (ما)<sup>(١٣٠)</sup> كقول الشاعر:

إِذَا زَيْدَةٌ مِنْ حَيْثُ مَا نَفَحْتُ لَهُ  
أَتَاهَا بِرِيَاها حَبِيبٌ يُوَاصِلُهُ<sup>(١٣١)</sup>

أي: من حيث هبت

(إذُ): ظرف لما يستقبل من الزمان، وقد تدل على مضي الزمان<sup>(١٣٢)</sup> وتلزم الإضافة إلى جملة إما اسمية نحو قوله تعالى: ﴿وَاذْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا فَكَتَرْتُمْ﴾ [سورة الأعراف: ٨٦] فأضاف (إذ) إلى الجملة الاسمية<sup>(١٣٣)</sup>، وإما فعلية فعلها ماضٍ لفظاً ومعنى، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ

إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً [سورة البقرة: ٣٠] (إذ) جعلت لما مضى من الأوقات في هذه الآية<sup>(١٣٤)</sup>، أو فعلية فعلها ماضٍ معنى لا لفظاً، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ﴾ [سورة البقرة: ١٢٧] (إذ) في الآية مضافة إلى جملة<sup>(١٣٥)</sup> فعلها ماضٍ في المعنى لا اللفظ.

وتتصل (ما) الزائدة بـ (حيث) و (إذ) "ويضمنان حينئذٍ معنى (إن) الشرطية فيجزمان فعلين"<sup>(١٣٦)</sup> وذكر ابن مالك أن أصل (إذ ما) (إذ) ضم إليها (ما) بعدما سلبت معناها الأصلي، وصارت حرف شرط بمعنى (إن) فجرت مجراها وعملت عملها<sup>(١٣٧)</sup>.

قال سيبويه: فتصير (إذ) مع (ما) بمنزلة (إنما) و (كأنما) وليست (ما) فيهما بلغو ، ولكن كل واحد منهما مع (ما) بمنزلة حرف واحد<sup>(١٣٨)</sup>، فمما كان من الجزاء قول الشاعر:

وَإِنَّكَ إِذْ مَا تَأْتِ مَا أَنْتَ آمِرٌ بِهِ تَلْفٍ مَنْ إِيَّاهُ تَأْمُرُ آتِيَا<sup>(١٣٩)</sup>

وأشدد سيبويه للعباس بن مرداس

إِذْ مَا أَتَيْتَ عَلَى الرَّسُولِ فَقُلْ لَهُ حَقًّا عَلَيْكَ إِذَا اطْمَأَنَّ

الْمَجْلِسُ<sup>(١٤٠)</sup>

وقال عبد الله بن همام السلولي:

إِذْ مَا تَرِينِي الْيَوْمَ مُزَجِّئِ ظَعِينَتِي أَصْعَدَ سَيْرًا فِي الْبِلَادِ وَأُفْرِغَ<sup>(١٤١)</sup>

فقد جاءت (إذ ما) في كل ما تقدم للجزاء. "ولا يكون الجزاء في (إذ) ولا في (حيث) بغير (ما)"<sup>(١٤٢)</sup> ويفرق ابن مالك بين (حيث) و(إذ) بعد دخول (ما) عليهما فـ (حيثما) اسم شرط، ولا تكون إلا شرطاً، وكانت قبل دخول (ما) اسم ملازماً للتخصيص بالإضافة إلى جملة ولا تعمل في الأفعال ثم بعد إضافة (ما) خرجت إلى الجزاء وجُعِلت اسم شرط، نحو قول الشاعر:

حَيْثُمَا تَسْتَقِمُّ يَقْدَرُ لَكَ الدُّهُ نَجَاحاً فِي غَابِرِ الْأَرْمَانِ<sup>(١٤٣)</sup>

أما (إذ ما) فهي منقولة إلى الحرفية، ولا يجوز أن تكون (حيثما) منقولة إلى الحرفية لأنها لم تنزل دالة على المكان كما كانت قبل إضافة (ما)، بخلاف (إذ ما) فإنها كانت قبل دخول (ما) اسم زمان ماضٍ



خاليا من معنى الشرط، فلما دخلت عليها (ما) صارت أداة شرط مختصة بالمستقبل بمعنى (إن)، وزال ما كان فيها من معنى الاسم، ولا يُعلم نقلها إلى معنى غير الشرط، فالحكم بحرفيتها، لأن دلالتها على معنى الحرف متيقنة، ودلالتها على معنى الاسم مشكوك فيها، والحكم بمقتضى ما تُثبِّن أولى<sup>(١٤٤)</sup>.

ج: (بَيْن):

(بَيْن) ظرف بمعنى وسط منصوب على الظرفية الزمانية، أو المكانية بحسب إضافته إلى الزمان أو المكان<sup>(١٤٥)</sup>، وأصل (بين)، أن تكون ظرفاً للمكان<sup>(١٤٦)</sup>.

وتتخلل بين شيئين، نحو قوله تعالى: ﴿وَتَصْرِيفِ الرِّيحِ وَالسَّحَابِ الْمُسْحَرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ﴾ [سورة البقرة: ١٦٤]، أو ما في تقدير شيئين، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَجْهَرُ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافُ بِهَا وَابْتَغِ بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا﴾ [سورة الإسراء: ١١٠] أي: "طريقاً وسطاً في القراءة، وهو ما بين الجهر والمخافتة"<sup>(١٤٧)</sup>، أو تتخلل بين أشياء، نحو قول امرئ القيس:

قَفَا نُبْكِي لَذَكْرَى حَبِيبٍ وَمَنْزِلٍ  
بَسَقَطِ اللّوَى بَيْنَ الدُّخُولِ فَحَوْمِلِ<sup>(١٤٨)</sup>

أي: مواضع الدخول إذا كان الدخول اسماً جامعاً للمواضع<sup>(١٤٩)</sup>، وتصرفها متوسط، وكذلك وقوعها معربة، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَأَبْعُثُوا حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا﴾ [سورة النساء: ٣٥] حيث وقعت اسماً معرباً مضافاً إليه مجروراً بالكسرة، والأصل شقاقاً بينهما<sup>(١٥٠)</sup>، وتلحق (ما) أو الألف الألف (بَيْن)، فتلزم حينئذٍ الظرفية الزمانية<sup>(١٥١)</sup>، و (بَيْن) مضافة إلا عند التركيب المزجي (بَيْن بَيْن) ولا تضاف إلا إلى متعدد، وعند إضافتها للمفرد يجب تكرارها معطوفة بالواو، ونحو قوله تعالى: ﴿قَالَ هَذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنِكَ﴾ [سورة الكهف: ٧٨] وإذا لحقتها الألف أو (ما) الزائدة تصوير زمانية - كما سبق - غير متصرفه، واجبة الصدارة والإضافة إلى الجملة الاسمية، أو الفعلية، وهو القليل، والكلام بعدها بمنزلة الجواب للظرف<sup>(١٥٢)</sup>، فمن إضافتها للجملة الاسمية قول الشاعر:

اسْتَقْدَرَ اللَّهُ خَيْراً دَارَ حَنِينٍ بِهِ  
فَبَيْنَمَا الْعُسْرُ إِذْ دَارَتْ مَيَاسِيرُ<sup>(١٥٣)</sup>

فقد دخلت (بَيْنُ) المتصلة بـ (ما) الزائدة على الجملة الاسمية، وجاءت (إِذْ) للمفاجأة بعد بينما. وكقوله:

بَيْنَمَا نَحْنُ بِالْأَرَاكِ مَعاً إِذْ أَتَى رَاكِبٌ عَلَى جَمَلِهِ<sup>(١٥٤)</sup>

فـ (ما) كفت (بَيْنُ) عن الإضافة<sup>(١٥٥)</sup>، وقيل: (ما) زائدة، و (بَيْنُ) أضيفت إلى الجملة، وقيل: (ما) زائدة، وأضيفت (بَيْنُ) إلى زمن محذوف مضاف إلى الجملة، والتقدير: بَيْنَ أوقات كن بالأراك<sup>(١٥٦)</sup>.

ثالثاً: (ما) الكافة عن عمل الرفع، ولا تتصل إلا بثلاثة أفعال: (قَلَّ)، و (كَثُرَ)، و (طَالَ)<sup>(١٥٧)</sup> وعلة ذلك شبههن بـ (رُبَّ)، ولا يدخلن بعد الاتصال بـ (ما) إلا على جملة فعلية، صُرح بفعلها. ومن ذلك قول الشاعر:

قَلَّمَا يَبْرُحُ اللَّيْبُ إِلَى مَا يُورِثُ الْمَجْدَ دَاعِيَا أَوْ مُجِيبَا<sup>(١٥٨)</sup>

فـ (قَلَّ) "فعل ماضٍ و(ما) كافة، عن طلب الفاعل فلا فاعل له، وكذا (طَالَ)، و (كَثُرَ)، نحو: قَلَّمَا يَبْرُحُ زَيْدٌ، وَطَالَمَا صَحِبْتُكَ، وَكَثُرَمَا قَلْتُ كَذَا"<sup>(١٥٩)</sup>، وقال سيبويه في باب (هذا باب الحروف التي لا يليها بعدها إلا الفعل)<sup>(١٦٠)</sup>: "ومن تلك الحروف (رَبِّمَا) و (قَلَّمَا)، وأشباههما، جعلوا (رَبَّ) مع (ما) بمنزلة كلمة واحدة وهيئوها ليُذكر بعدها الفعل؛ لأنهم لم يكن لهم سبيل إلى (رَبِّ يقول)، وإلى (قَلَّ يقول) فألحقوهما (ما) وأخلصوهما للفعل<sup>(١٦١)</sup>، وذلك نحو قول الشاعر:

صَدَدْتُ فَأَطُولُ الصَّدُودَ وَقَلَّمَا وَصَالَ عَلَى طُولِ الصَّدُودِ يَدُومُ<sup>(١٦٢)</sup>

ووجه الكلام : وقَلَّمَا يدوم وصالٌ على طول الصدود؛ لأن (قَلَّ) قبل دخول (ما) عليها، فعل، وحكمها ألا تليها الأفعال، فأدخلوا عليها (ما) لتوطنها للفعل، فلما اضطر الشاعر قدم الاسم الذي كان يقع بعد (قَلَّ) قبل دخول (ما) ، وإذا قيل: قَلَّمَا يدومُ وصالٌ ، فـ (قَلَّ) لم تزل عن فعليتها ، والذي يرتفع بها (ما) وهي اسمٌ مبهم ، تجعل في هذا الموضع للزمان، وتقدير الكلام: قل وقتٌ يدوم فيه وصال، وقد يجوز أن تكون (ما) زائدة في (قَلَّمَا)، ويُرفع (وصالٌ) بـ (قَلَّ) والتقدير: وقَلَّ وصالٌ يدومُ<sup>(١٦٣)</sup> .

وذهب الدكتور عباس حسن إلى أن أفضل رأي هو أن يعرب الفعل الذي دخلت عليه (ما) ماضياً، و (ما) مصدرية، والمصدر المنسبك منها ومن صلتها في محل رفع فاعل الفعل الماضي، فتقدير: طالما أوفيت بوعدك، وكثرما حمدت لك الوفاء، وقلماً يخلف النبيل وعده، هو: طال إيفائك بوعدك، وكثر حمدي لك الوفاء، وقلّ إخلاف النبيل وعده، وهو رأي حسن في نظري؛ لأنه يوافق الأصل العام الذي يقضي بأن يكون لكل فعل أصلي فاعل، فلا حاجة لإخراج هذه الأفعال الثلاثة من نطاقها الأصلي<sup>(١٦٤)</sup>.

ويجب التفريق في الكتابة بين (ما) الكافة، و (ما) المصدرية فالأولى يجب وصلها بالفعل، والثانية يجب فصلها عنه<sup>(١٦٥)</sup>.

#### الخاتمة:

تناولت الدراسة "أثر التركيب الطارئ على الكلمة بدخول (ما) الكافة" وانتهت بنتائج أهمها:

- تأتي (ما) الكافة على ثلاثة أنواع:
  - (ما) الكافة عن عمل النصب والرفع.
  - (ما) الكافة عن عمل الجر.
  - (ما) الكافة عن عمل الرفع.
- تدخل (ما) الكافة على (إنّ) وأخواتها ، فتكفها عن العمل وتُهيء دخولها على الجملة الفعلية.
- اختلف النحويون في إعمال (إنّ) وأخواتها بعد دخول (ما) الكافة عليها على أقوال:
  - القول الأول: جواز الإعمال والإهمال مع (ليت) دون غيرها؛ لأنها تشبه الفعل من حيث معنى التمني، ومن حيث دخول نون الوقاية عليها عند إتصالها بياء المتكلم.
  - القول الثاني: جواز الإعمال والإهمال باطراد مع كل تلك الأحرف إذا دخلت عليها (ما) الكافة، وأجريت بقية الأحرف غير (ليت) مجراها قياساً.

القول الثالث: جواز الإعمال والإهمال مع (ليت)، و (لعل) و (كأن) ولا يجوز في غيرها إلا الإهمال لقوة معنى الفعل بها وثبات معناها، وزاد ابن يعيش والرضي (لكن)، و (لعل)، و (كأن) في الإلحاق بـ (ليت).

القول الرابع: وجوب الإعمال مع (ليت)، و (لعل)، ونُسب إلى الفراء.

- تكف (ما) (الكاف) الجارة عن العمل، وتزيل اختصاصها بالاسم المجرور، فتدخل على الجملة الفعلية والاسمية، وتقيد معنى التعليل وهو كثير كما ذهب ابن مالك.
- تتصل (ما) بحروف الجر (من)، و (عن)، و (الباء)، فلا تكفها عن العمل ولا تخرجها عن اختصاصها بالاسم المجرور.
- قد تكف (ما) الباء عن العمل بقلة، وتخرجها حينئذٍ عن اختصاصها فيليها الفعل.
- ذكر ابن هشام الكف مع (من) عند اتصالها بـ (ما) الكافة.
- تأتي (الباء) مع (ما) بمنزلة (ربما) عند سيوييه.
- تتصل (ما) بـ (رب) والغالب أن تكفها عن العمل، وتخرجها عن اختصاصها، فتتهيء دخولها على الجملة الفعلية والاسمية.
- تتصل (ما) بالظرفين (بعد)، و (قبل) فتكفهما وتدخلها على الجملة.
- تتصل (ما) بالظرفين (حيث)، و (إذ) ويضمنان حينئذٍ معنى (إن) الشرطية، فيجزمان فعلين.
- ذهب ابن مالك إلى أن (إذ ما) منقولة إلى الحرفية، ولا يصح ذلك في (حيثما)؛ لأنها لم تزل دالة على المكان كما كانت قبل دخول (ما) عليها.
- تتصل (ما) بالظرف (بين)، فتصير (بينما) زمانية غير متصرفة، واجبة الصدارة والإضافة إلى الجملة الاسمية أو الفعلية وهو القليل.
- تتصل (ما) بأفعال ثلاثة (قل)، و (كثر)، و (طال) فتكفها من عمل الرفع، فلا تطلب هذه الأفعال الفاعل، ولا تدخل إلا على جملة صرح بفعلها.

- ذهب الدكتور عباس حسن إلى أن الأفضل أن تعامل (ما) الداخلة على الأفعال الثلاثة (قَلَّ)، و(كثُرَ)، و(طَالَ)، على أنها مصدرية، فلا حاجة لإخراجها من نطاقها الأصلي وهو أن يكون لكل فعل أصلي فاعل.

### الهوامش

- (١) انظر : أصول النحو ٥٠٥/١.
- (٢) المعجم الوسيط ٣٦٨/١.
- (٣) مغني اللبيب ١٩١/١.
- (٤) لسان العرب ١١٤/١.
- (٥) انظر : المنصف من الكلام ٢٠/٢.
- (٦) الإنصاف في مسائل الخلاف ٢٦٤/١.
- (٧) انظر مغني اللبيب ٣٠٦/١.
- (٨) كتاب سيبويه ١٣١/٢.
- (٩) انظر : المقتضب ٥٠/١.
- (١٠) انظر : الأصول ٢٢٩/١.
- (١١) انظر : شرح التسهيل ٥/٢.
- (١٢) شرح التسهيل ٦/٢.
- (١٣) انظر : حروف المعاني، ص ٣٠٠.
- (١٤) انظر : الجنى الداني ١٠٥/١.
- (١٥) انظر : الجنى الداني ١٠٥/١ .
- (١٦) انظر : نتائج الفكر، ص ٢٠٠.
- (١٧) انظر : الإنصاف ٢٠٩/١.
- (١٨) انظر : شرح الرضى ٣٣٢/٤.
- (١٩) الرجز للعجاج وهو في ملحق ديوان العجاج ٣٠٦/٢، وهو من شواهد شرح المفصل ١٠٤/١، همع الهوامع ٤٣٢/١.
- (٢٠) انظر البحر المحيط ٢٧٨/٨.
- (٢١) انظر : نظم الدرر ٥٠٩/٣.
- (٢٢) معاني القرآن للأخفش ٤٤٥/٢.
- (٢٣) انظر : تأثير الكوفيين في نحاة الأندلس ٣٠٢/١.

- (٢٤) انظر: البيت بلا نسبة وهو من شواهد: العقد الفريد ٥ / ٣٢٩.
- (٢٥) لمزيد من التفصيل انظر: شرح التسهيل ٦/٢، همع الهوامع ٦/٤٢٧.
- (٢٦) انظر: كتاب سيويه ٣/١٥١.
- (٢٧) انظر: توضيح المقاصد والمسالك ١/٥٢٣، منهج الكوفيين في الصرف ١/١٠٨ وما بعدها.
- (٢٨) انظر: همع الهوامع ١/٤٣١.
- (٢٩) انظر: مغني اللبيب ١/٤٠٥.
- (٣٠) انظر: كتاب سيويه ٣/١٢٩، الأصول في النحو ١/٢٦٩.
- (٣١) انظر: شرح جمل الزجاج ١/٤٣٤.
- (٣٢) انظر: المفصل ١/٣٨٩.
- (٣٣) انظر: خزانة الأدب ١٠/٢٧٣.
- (٣٤) انظر: همع الهوامع ١/٤٥٩.
- (٣٥) انظر: الخصائص ١/١٦٨.
- (٣٦) انظر: شرح اللمع لابن برهان ١/٧٦.
- (٣٧) قائلة: النابغة الذبياني وهو في ديوانه ١/١٩٤، وهو من شواهد الجمل في النحو ١/١٨٩، كتاب سيويه ٢/١٣٧، الأصول في النحو ١/٢٢٣.
- (٣٨) قائلة: ابن الإطنابة وهو من شواهد كتابه سيويه ٣/١٢٩، الأصول في النحو ١/٢٧٢، الإشتقاق ١/٤٣٥.
- (٣٩) قائلة: الأفوه الأودي وليس في ديوانه، وهو من شواهد شرح الأشموني ١/٤٢٩، ولم أجده في غيره مما بحثت فيه.
- (٤٠) قائلة: امرؤ القيس، وهو في ديوانه ص ٣٩، وهو من شواهد الإنصاف ١/٩٣، الجنى الداني ١/١٠٥، مغني اللبيب ١/٣٣٨.
- (٤١) قائلة الفرزدق وهو في ديوانه ١/٤٥، وهو من شواهد المفصل ١/٣٨٩، مغني اللبيب ١/٣٧٨، شرح الأشموني ١/٤٢٩.
- (٤٢) انظر: همع الهوامع ١/٤٦٠.
- (٤٣) انظر: ارتشاف الضرب ٢/١٥٧.
- (٤٤) انظر: همع الهوامع ١/٤٦٠.
- (٤٥) انظر: شرح التسهيل ٢/٣٨.
- (٤٦) انظر: شرح جمل الزجاج ١/٤٣٥.
- (٤٧) انظر: الأصول في النحو ١/٢٢٣، شرح التسهيل ٢/٣٨.
- (٤٨) انظر: شرح جمل الزجاجة ١/٤٣٣.
- (٤٩) انظر: شرح التسهيل ٢/٣٨.
- (٥٠) انظر: شرح جمل الزجاجة ١/٤٣٣.

- (٥١) انظر : شرح المفصل ٥٨/٨، شرح الرضى ٣٣٩/٤.
- (٥٢) شرح المفصل: ٥٨/٨.
- (٥٣) انظر : شرح الرضى ٣٣٩/٤.
- (٥٤) انظر: شرح جمل الزجاجي ٤٣٥/١.
- (٥٥) الرجز - بلا نسبة وهو من شواهد كتاب سيوبه ٢٥١/٣، شرح جمل الزجاجي ٤٣٦/١، المخصص ١٥٩/٥.
- (٥٦) انظر: شرح جمل الزجاجي : ٤٣٥/١.
- (٥٧) انظر: شرح التسهيل ١٣٦/١.
- (٥٨) قائله: زيد الخيل، وهو من شواهد اللباب في علوم الكتاب ٢٥٤/٨، شرح جمل الزجاجي ٤٣٥/١. خزنة الأدب ٣٦٥/٥.
- (٥٩) انظر: شرح جمل الزجاجي ٤٣٥/١.
- (٦٠) انظر: شرح التسهيل ١٣٦/١ وما بعدها.
- (٦١) انظر: تأثير الكوفيين في نحاة الأندلس ٣٣٧/١.
- (٦٢) انظر: تأثير الكوفيين في نحاة الأندلس ٣٣٧/١.
- (٦٣) قائله: الشنفرى: وهو في ديوانه ، ص ٧١ برواية.
- فإن يك من جنّ لأبرح طارقاً وإن يك إنسا ما كها الإنس تفعل
- وهو من شواهد شرح التسهيل ١٦٩/٣، توضيح المقاصد والمسالك ٧٤٧/٢، خزنة الأدب ٣٦٥/١١.
- (٦٤) قائله: رؤية وهو في ديوانه ص ١٢٨، برواية: كهو ولا لهن وهو من شواهد كتاب سيوبه ٣٨٤/٢ وفيه منسوب للعجاج ، الأصول في النحو ١٢٣/٢، توضيح المقاصد والمسالك ٧٤٧/٢.
- (٦٥) انظر: كتاب سيوبه ٣٨٤/٢.
- (٦٦) عمدة الحافظ ٢٧٠/١.
- (٦٧) البيت بلا نسبة وهو من شواهد مجالس ثعلب ١٣٣/١، العقد الفريد ١٧١/٤، الملحة في شرح الملحة ٢٢٥/١.
- (٦٨) المقتضب: ٧٣/٣.
- (٦٩) انظر: المصدر السابق.
- (٧٠) انظر: النحو الوافي ٥١٨/٢.
- (٧١) قائله زياد الأعجم وهو في ديوانية ص ٩٧ ، وهو من شواهد الجنى الداني ٨١/١، توضيح المقاصد والمسالك ٧٧٢/٢، مغني اللبيب ١٧٨/١.
- (٧٢) البيت بلا نسبة وهو من شواهد: الجنى الداني ٢٧/١، توضح المقاصد والمسالك ١٦٧٨/٣ مغني اللبيب ٣١١/١.
- (٧٣) انظر : شرح التسهيل ١٧٣/٣.
- (٧٤) البحر المحيط ٦١٧/١.
- (٧٥) انظر: معاني القرآن للأخفش ١٦٣/١.
- (٧٦) انظر: شرح التسهيل ١٧٣/٣.
- (٧٧) البيت بلا نسبة وهو من شواهد شرح ديوان الحماسة ١٨٥٣/١، الجنى الداني ٨١/١، توضيح المقاصد والمسالك ١٢٣٣/٣.

- (٧٨) انظر : شرح التسهيل ١٧٤/٣.
- (٧٩) شرح ابن عقيل ٣١/٣.
- (٨٠) الجمل في النحو ٣٢٥/١.
- (٨١) قائله: امرؤ القيس والبيت في ديوانه ٨٦/١، وهو من شواهد همع الهوامع ٣٨٧/٢.
- (٨٢) انظر: شرح التسهيل ١٧٢/٣.
- (٨٣) انظر: همع الهوامع ٣٨٨/٢.
- (٨٤) قائله: قيل صالح بن عبد القدوس، وقيل إياس بن مطيع، وهو من شواهد الأمالي في لغة العرب ٢٧٤/١، توضيح المقاصد والمسالك ٧٧١/٢ همع الهوامع ٣٨٨/٢.
- (٨٥) انظر : شرح التسهيل ١٧٢/٣.
- (٨٦) قائله: كثير غرة وهو في ديوانه ٧٩/١، وهو من شواهد شرح التسهيل ١٧٢/٣.
- (٨٧) انظر : مغني اللبيب ٣١١/١.
- (٨٨) قائله: أبو حية النميري، وهو من شواهد كتاب سيبويه ١٥٦/٣، المقتضب ١٧٤/٤، الجنى الداني ٥٣/١.
- (٨٩) كتاب سيبويه ١٥٦/٣.
- (٩٠) انظر: النكت ٧٨٨/٢.
- (٩١) انظر: كتاب الشعر ٣٩٢/٢.
- (٩٢) تفسير الثعلبي ٤٧/١٠.
- (٩٣) الجمل في النحو ٣٢٥/١.
- (٩٤) انظر: تهذيب اللغة ٤٤٩/١٥.
- (٩٥) انظر: المقتضب ٤٨/٢.
- (٩٦) انظر: همع الهوامع ٣٨٨/٢.
- (٩٧) انظر: الأصول في النحو ٤١٩/١.
- (٩٨) انظر: المصدر السابق.
- (٩٩) قائله: جذيمة الأبرش وهو من شواهد كتاب سيبويه ٥١٨/٣، المقتضب ١٥/٣، الأصول في النحو ٤٥٣/٣.
- (١٠٠) انظر: المقتضب ٤٨/٢.
- (١٠١) المفصل ٣٨٣/١.
- (١٠٢) قائله: أبو داود، وهو من شواهد المفصل ٣٨٣/١، شرح التسهيل ١٧٢/٣، همع الهوامع ٣٨٩/٢ برواية: وعناجيح.
- (١٠٣) انظر: الجنى الداني ٧٧/١.
- (١٠٤) كتاب سيبويه ١١٥/٣.
- (١٠٥) انظر: شرح الكافية ٨١٨/٢.



- (١٠٦) قائله: عدي بن الرعلاء، وهو من شواهد جمهرة اللغة ٤٩٢/١، اللحة في شرح الملح ٢٤٠/١، توضيح المقاصد والمسالك ٧٧٣/٢.
- (١٠٧) انظر: كتاب الشعر ٧١/١.
- (١٠٨) قائله: ضمرة بن نهشل، وهو من شواهد تهذيب اللغة ١٣٤/١٥، شرح التسهيل ١٧٢/٣، خزنة الأدب ٣٨٥/٩.
- (١٠٩) انظر: خزنة الأدب ٥٩٥/١.
- (١١٠) انظر: البرهان في علوم القرآن ٤١٨/٢.
- (١١١) المصباح المنير ٥٣/١، وانظر: همع الهوامع ١٤١/٢.
- (١١٢) انظر: شرح التصريح ٥٠/٢.
- (١١٣) لمزيد من التفصيل انظر هذه الأحوال: همع الهوامع ١٤١/٢ وما بعدها.
- (١١٤) البيت بلا نسبة، وهو من شواهد: كتاب سيبويه ٣٠٠/١، لسان العرب ٢٣٧/١٤، همع الهوامع ١٤١/٢.
- (١١٥) قائله: قيل: يزيد بن الصعق، وقيل: عبد الله بن يعرب، وهو من شواهد المفصل ٢١٠/١، اللحة في شرح الملح ٣٩٥/٢، همع الهوامع ١٤٣/٢.
- (١١٦) البيت بلا نسبة، وهو من شواهد توضيح المقاصد ٨٢٢/٢، شرح قطر الندى ٢٠/١، شرح التصريح ٤٨/٢.
- (١١٧) انظر: معاني القرآن للنحاس ٢٤٤/٥.
- (١١٨) انظر: همع الهوامع ١٤٢/٢.
- (١١٩) قائله: المرار الأسدي، وهو من شواهد كتاب سيبويه ١٣٩/٢، الأصول في النحو ٢٣٤/١، شرح شافية ابن الحاجب ٢٧٣/١.
- (١٢٠) كتاب سيبويه ١٣٩/٢.
- (١٢١) انظر: منازل الحروف ٣٨/١.
- (١٢٢) انظر: أصول النحو ٧٧/٢.
- (١٢٣) قائله: طرفة وهو في ديوانه ص ١٥٤، وهو من شواهد العروض ٦٧/١، أصول النحو ٧٧/٢، شرح ديوان الحماسة ٨٨٦/١.
- (١٢٤) انظر: شرح ديوان الحماسة ٨٨٦/١.
- (١٢٥) انظر: همع الهوامع ١٥٢/٢.
- (١٢٦) انظر: مغني اللبيب ١٣٢/١.
- (١٢٧) البيت بلا نسبة وهو من شواهد: المفصل ٢١٢/١، اللحة في شرح الملح ٣٩٧/٢، مغني اللبيب ١٣٢/١.
- (١٢٨) انظر: أوضح المسالك ١٢٥/٣.
- (١٢٩) الرجز بلا نسبة وهو من شواهد توضيح المقاصد والمسالك ١٦٧٠/٣، شرح ابن عقيل ٥٦/٣، همع الهوامع ١٥٣/٢.
- (١٣٠) انظر: همع الهوامع ١٥٣/٢.

- (١٣١) قائله: قيل البيت لأبي حية النميري، وهو من شواهد مغني اللبيب ١٣٢/١، همع الهوامع ١٥٣/٢. خزانة الأدب ٥٠٣/٦.
- (١٣٢) انظر: المعجم المفصل في النحو ٧٣/١.
- (١٣٣) انظر: البحر المحيط ٥٣١/٢.
- (١٣٤) انظر: التبصرة ١٢/١.
- (١٣٥) انظر: سر صناعة الإعراب ٥٠٦/٢.
- (١٣٦) مغني اللبيب ٣١٢/١.
- (١٣٧) انظر: شرح التسهيل ٦٧/٣.
- (١٣٨) كتاب سيبويه ٥٧/٣.
- (١٣٩) البيت بلا نسبة وهو من شواهد الملح في شرح الملح ٣٧٥/٢، شرح قطر الندى ٨٩/١، شرح ابن عقيل ٢٩/٤.
- (١٤٠) قائله: العباس بن همام السلولي وهو من شواهد كتاب سيبويه ٥٧/٣، المقتضب ٤٧/٢. حروف المعاني ٧٥/١.
- (١٤١) قائله: عبد الله بن همام السلولي، وهو من شواهد كتاب سيبويه ٥٧/٣. الأصول في النحو ١٦٠/٢، شرح التسهيل ٦٧/٤. برواية: طعائني.
- (١٤٢) المقتضب ٤٧/٢.
- (١٤٣) البيت بلا نسبة وهو من شواهد شرح التسهيل ٧٢/٤، شرح قطر الندى ٨٩/١، شرح ابن عقيل ٣٠/٤.
- (١٤٤) انظر: شرح التسهيل ٧٢/٤.
- (١٤٥) انظر: المعجم المفصل في النحو ٣١٦/١.
- (١٤٦) انظر: همع الهوامع ١٤٨/٢، النحو الوافي ٢٨٦/٢.
- (١٤٧) الكشف ٦١٧/١.
- (١٤٨) قائله: امرؤ القيس وهو في ديوانه ٢٩/١، وهو من شواهد جمهرة أشعار العرب ٣٧/١، الجمل في النحو ٢٥٨/١، مجالس ثعلب ١٠٤/١.
- (١٤٩) انظر: مجالس ثعلب ١٠٤/١.
- (١٥٠) انظر: البحر المحيط ٢٥٣/٣.
- (١٥١) انظر: النحو الوافي ٢٨٦/٢.
- (١٥٢) انظر: همع الهوامع ١٤٨/٢ وما بعدها، النحو الوافي ٢٨٧/٢، وما بعدها.
- (١٥٣) قائله: رجل بن قيس بن عيلان، وهو من شواهد سر صناعة الإعراب ٢٣/١، همع الهوامع ١٤٩/٢. خزانة الأدب ٥٦/٧.
- (١٥٤) البيت بلا نسبة وهو من شواهد مغني اللبيب ٣١١/١، خزنة الأدب ٦٢/٧، تاج العروس ٥٠٣/٤٠.
- (١٥٥) انظر: مغني اللبيب ٣١١/١.

- (١٥٦) انظر : مغني اللبيب ٣٠٦/١، موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب ١٥٥/١.
- (١٥٧) انظر: المصدر السابق.
- (١٥٨) البيت بلا نسبة وهو من شواهد : مغني اللبيب ٣٠٦/١، موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب ، ١٥٥/١، برقة محمودية ٢٨٢/٢.
- (١٥٩) برقة محمودية ٢٨٢/٢.
- (١٦٠) كتاب سيبويه ١١٤/٣.
- (١٦١) كتاب سيبويه ١١٥/٣.
- (١٦٢) قائله: عمر بن أبي ربيعة وهو في ديوانه ص ٢٠٧، وهو من شواهد: كتاب سيبويه ٣١/١، المقتضب ٨٤/١، المنصف ١٩١/١.
- (١٦٣) انظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه ١٥١/١ وما بعدها .
- (١٦٤) انظر : النحو الوافي ٧٢/٢.
- (١٦٥) انظر: المرجع السابق حاشية (٤) .

#### المصادر والمراجع:

- ١- الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، ط٣ "بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٨هـ".
- ٢- الأمان في لغة العرب، أبو علي إسماعيل بن القاسم القالي "بيروت، دار الكتب العلمية، ١٣٩٨هـ".
- ٣- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: مصطفى أحمد النحاس "القاهرة، مطبعة المدني، ١٤٠٨هـ".
- ٤- الإشتقاق، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد، تحقيق: عبد السلام هارون، ط٣ ، "القاهرة، مكتبة الخانجي".
- ٥- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، عبد الرحمن بن محمد الأنباري، تأليف: محمد محي الدين عبد الحميد "بيروت، المكتبة العصرية ، ١٤٠٧هـ".
- ٦- البرهان في علوم القرآن، محمد بن بهادر الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم "بيروت، دار المعرفة، ١٣٩١هـ".
- ٧- برقه محمودية، أبو سعيد محمد الخادمي، تحقيق: محمد أمين عمران، ط١ "مصر، مطبعة البابي الحلبي، ١٣٤٨هـ".
- ٨- تأثير الكوفيين في نحاة الأندلس، محمد بن عمار درين، ط١ "المملكة العربية السعودية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٢٧هـ".
- ٩- التبصرة، أبو الفرج عبد الرحمن بن الجوزي، تحقيق: مصطفى عبد الواحد، ط١ "مصر، لبنان، دار الكتاب المصري، دار الكتاب اللبناني، ١٣٩٠هـ".

- ١٠- تفسير البحر المحيط، أبو حيان محمد بن يوسف، تحقيق: عادل عبد الموجود وآخرين، ط١ "بيروت"، دار الكتب العلمية، ١٤٢٢هـ.
- ١١- تفسير الثعلبي (الكشف والبيان)، أبو إسحاق أحمد بن محمد الثعلبي، تحقيق: أبو محمد بن عاشور، ط١ "بيروت"، دار إحياء التراث العربي، ١٤٢٢هـ.
- ١٢- تهذيب اللغة، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهرى، تحقيق: محمد عوض ط١ "بيروت"، دار إحياء التراث العربي، ٢٠٠١م.
- ١٣- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، ط١ "القاهرة"، دار الفكر العربي، ١٤٢٢هـ.
- ١٤- الجمل في النحو، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: فخر الدين قباوة، طه "بيروت"، مؤسسة الرسالة، ١٤١٦هـ.
- ١٥- جمهرة اللغة، أبو بكر بن دريد، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، ط١ "بيروت"، دار العلم للملايين، ١٩٨٧م.
- ١٦- الجنى الداني في حروف المعاني، بدر الدين حسن المرادي المصري، تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، ط١ "بيروت"، دار الكتب العلمية، ١٤١٣هـ.
- ١٧- حروف المعاني، أبو القاسم الزجاجي، تحقيق: علي توفيق، ط١ "بيروت"، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٤هـ.
- ١٨- خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر البغدادي، تحقيق: محمد نبيل طريفي، أميل يعقوب ط١ "بيروت"، دار الكتب العلمية، ١٩٩٨م.
- ١٩- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد علي النجار، ط٢ "بيروت"، دار الهدى.
- ٢٠- ديوان الأفوه، تحقيق: محمد التونجي "بيروت"،
- ٢١- ديوان امرئ القيس، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٢ "مصر"، دار المعارف، ١٩٦٤م.
- ٢٢- ديوان رؤبة، تصحيح وترتيب: وليم بن الورد "الكويت"، دار ابن قتيبة.
- ٢٣- ديوان زياد الأعجم، تحقيق: يوسف بكار، ط١ "عمان"، دار المسيرة، ١٤٠٣هـ.
- ٢٤- ديوان الشنفرى، عمرو بن مالك، تحقيق: أميل يعقوب، ط١ "بيروت"، دار الكتاب العربي، ١٤١١هـ.
- ٢٥- ديوان طرفة بن العبد شرح الأعلام الشنتمري، تحقيق: درية الخطيب، لطفي الصقال، ط٢ "بيروت"، المؤسسة العربية، ٢٠٠٠م.
- ٢٦- ديوان العجاج رواية عبد الملك بن قريب الأصمعي، تحقيق: عبد الحفيظ السلطي "دمشق"، مكتبة أطلس.
- ٢٧- ديوان عمر بن أبي ربيعة "بيروت"، دار العلم.
- ٢٨- ديوان الفرزدق، همام بن غالب، تحقيق: إيليا الحاوي، ط١ "بيروت"، دار الكتاب اللبناني، ١٩٨٣م.
- ٢٩- ديوان النابغة الذبياني رواية الأصمعي من نسخة الأعلام الشنتمري، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، "القاهرة"، دار المعارف.
- ٣٠- سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق حسين هندواي، ط١ "دمشق"، دار القلم، ١٤٠٥هـ.
- ٣١- شرح الأشموني لألفية ابن مالك، تحقيق: عبد الحميد السيد "مصر"، المكتبة الأزهرية.

- ٣٢- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، بهاء الدين عبد الله بن عقيل، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد "سوريا، دار الفكر، ١٤٠٥هـ".
- ٣٣- شرح التسهيل لابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله، تحقيق: عبد الرحمن السيد، محي بدوي، ط١ "مصر، هجر، ١٤١٠هـ".
- ٣٤- شرح التصريح على التوضيح، خالد الأزهرى "القاهرة، دار إحياء الكتب العربية".
- ٣٥- شرح جمل الزجاج، ابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: صاحب أبو جناح "مكة المكرمة، الفيصلية".
- ٣٦- شرح ديوان الحماسة، التبريزي "بيروت، دار القلم".
- ٣٧- شرح الرضي على الكافية، تحقيق: يوسف حسين عمر "بيروت، مطابع الشروق".
- ٣٨- شرح شافية ابن الحاجب، رضي الدين محمد بن الحسين الاسترأبادي، تحقيق: محمد نور حسين، محمد الزقزوق، محمد يحي عبد الحميد "بيروت، دار الكتب العلمية".
- ٣٩- شرح قطر الندى، وبل الصدى، أبو محمد عبد الله بن هشام، تحقيق: محمد يحي الدين عبد الحميد، ط١ "القاهرة، دار إحياء التراث العربي، ١٣٨٣هـ".
- ٤٠- شرح الكافية الشافية، جمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، ط١ "مكة المكرمة، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي".
- ٤١- شرح الملح، ابن برهان العكبري، تحقيق: فائز فارس، ط١ "الكويت، ١٤٠٤هـ".
- ٤٢- شرح المفصل، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش "بيروت، عالم الكتب".
- ٤٣- العروض، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: أحمد فوزي الهيب، ط١ "الكويت، دار القلم، ١٤٠٧هـ".
- ٤٤- العقد الفريد، أحمد بن محمد بن عبد ربه، ط٣ "بيروت، دار إحياء التراث العربي".
- ٤٥- عمدة الحفاظ وعدة اللافظ، جمال الدين محمد بن مالك، تحقيق: عدنان عبد الرحمن الدوري "بغداد، مطبعة العاني، ١٣٩٧هـ".
- ٤٦- كتاب سيبويه، أبو البشر عمرو بن عثمان، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ط١ "بيروت، دار الجيل".
- ٤٧- كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشككة الإعراب أبو علي الفارسي، تحقيق: محمود محمد الطناحي، ط١ "مصر، مطبعة المدني، ١٤٠٨هـ".
- ٤٨- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل أبو القاسم محمود الزمخشري "تحقيق: عبد الرزاق المهدي "بيروت، دار إحياء التراث العربي".
- ٤٩- اللباب في علوم الكتاب، أبو حفص عمر بن علي الدمشقي، تحقيق عادل أحمد وعلي محمد، ط١ "بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٩هـ".
- ٥٠- لسان العرب، محمد بن مكرم بن منظور، ط١ "بيروت، دار صادر".
- ٥١- الملح في شرح الملح، محمد بن الحسن الصايغ، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، ط١ "المدينة المنورة، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، ١٤٢٤هـ".
- ٥٢- مجالس ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحي ثعلب، تحقيق: عبد السلام هارون، ط٢ "القاهرة، دار المعارف، ١٩٦٠م".
- ٥٣- المخصص، أبو الحسن علي بن إسماعيل، تحقيق خليل إبراهيم جفال، ط١ "بيروت، دار إحياء التراث العربي، ١٤١٧هـ".
- ٥٤- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، أحمد بن محمد الفيومي "بيروت، المكتبة العلمية".

- ٥٥- معاني القرآن للأخفش، أبو الحسن سعيد بن مسعدة، تحقيق: هدى قراعة، ط٢ "القاهرة، مكتبة الخانجي".
- ٥٦- معاني القرآن للنحاس، تحقيق: محمد علي الصابوني، ط١ "مكة المكرمة، جامعة أم القرى، ١٤٠٩هـ".
- ٥٧- المعجم المفصل في النحو، عزيزة بابتي، ط١ "بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٣هـ".
- ٥٨- المعجم الوسيط، إخراج إبراهيم أنيس وآخرين، ط٢ "القاهرة، مجمع اللغة العربية".
- ٥٩- مغني اللبيب من كتب الأعراب، أبو محمد عبد الله بن هشام، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد "مكة المكرمة، الفيصلية".
- ٦٠- المفصل في صفة الإعراب، أبو القاسم محمود الزمخشري، تحقيق: علي بو ملح ط١ "بيروت: مكتبة الهلال، ١٩٩٣م".
- ٦١- المقتضب، أبو العباس الميرد، تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة "بيروت، عالم الكتب".
- ٦٢- منازل الحروف، أبو الحسن علي بن عيسى الرماني، تحقيق إبراهيم السامرائي "عمان، دار الفكر".
- ٦٣- المنصف شرح الإمام أبي الفتح بن جني لكتاب التصريف للإمام أبي عثمان المازني، ط١ "القاهرة، إدارة إحياء التراث القديم، ١٣٧٣هـ".
- ٦٤- المنصف من الكلام على مغني ابن هشام، تقي الدين الشمني "مصر، مطبعة محمد أفندي، ١٣٠٥هـ".
- ٦٥- منهج الكوفيين في الصرف، مؤمن صبري غنام، ط١ "المملكة العربية السعودية، مكتبة الرشد، ١٤٢٦هـ".
- ٦٦- موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، خالد الأزهرى، تحقيق عبد الكريم مجاهد، ط١ "بيروت، الرسالة، ١٤١٥هـ".
- ٦٧- نتائج الفكر في النحو، أبو القاسم عبد الرحمن السهيلي تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، ط١ "بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٢هـ".
- ٦٨- النحو الوافي، عباس حسن، ط٤ "مصر، دار المعارف".
- ٦٩- نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، برهان الدين أبي الحسن البقاعي، تحقيق: عبد الرزاق غالب المهدي "بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٥هـ".
- ٧٠- النكت في تفسير كتاب سيبويه، أبو الحجاج يوسف بن سليمان الشنتمري، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، ط١ "الكويت، معهد المخطوطات العربية، ١٤٠٧هـ".
- ٧١- هم الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي تحقيق: أحمد شمس الدين، ط١ "بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٨هـ".